مقدمة

لطالما كانت المؤسسة الاقتصادية محل اهتمام عديد الاقتصاديين والمفكرين في الميدان الاقتصادي على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية وانتماءاتهم الفكرية، إذ يعتبرونها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والأداة الرئيسية في إحداث التنمية وانعاش أي اقتصاد .

إذ عرفت المؤسسة الاقتصادية عدة تغيرات وتطورات متلاحقة ناتجة عن مراحل التطور التي شهدها النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي على عصور ممتدة من بداية ظهور المجتمعات البدائية (الإنتاج الأسري البسيط) فظهور الوحدات الإنتاجية ثم الثورة الصناعية الى وقتنا الحالي.

المتتبع لمراحل تطور المؤسسة الاقتصادية منذ ظهورها الى غاية الآن يجد أنها أصبحت تعيش في ظل اقتصاد عالمي شرس البقاء فيه للأقوى، هذا العالم الذي تغزوه المعلوماتية الفنية والمعرفة الدقيقة والتكنولوجيات العالية المتطورة بالإضافة الى الانفتاح على السوق العالمي أدى الى اتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي، فأصبحت المؤسسة عرضة للعديد من المخاطر التي استوجب عليها مواجهتها من خلال تلبية الطلب المتزايد، والحفاظ على جودة المنتوج وتسويقه بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بمنافسيها مع احترام المدة الزمنية.

وتعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة انتاج يتم فيها تجميع وتوليف عدد من العناصر الاقتصادية، الى جانب أنها مكان يترجم فيه البشر قدراتهم الفكرية والتصورية والابداعية في مجال انتاج السلع وتقديم الخدمات، كما أنها تمثل إطارا منضما لالتقاء وتفاعل مجموعة من الوظائف والوسائل المادية والجهود البشرية في سبيل تلبية الطلب.

أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

إن تقدم أي دولة مرهون بمدى تمكن مؤسساتها الاقتصادية من حل اشكالية التبعية لاقتصاديات أخرى، إذ تعتبر المؤسسة الاقتصادية في وقتنا الحالي

النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والرابط الرئيسي للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المورد البشري الذي يعتبر أحد أهم عناصر المؤسسة والذي يشارك في العملية الإنتاجية التي تتم داخلها وكذا العناصر المادية والمعنوية الأخرى.

كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (الشركات المتعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية والعلمية (مخابر البحث والتطوير) أيضا.

1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح

للمؤسسة الاقتصادية العديد من التعاريف ويعود هذا الى الاختلاف في الاتجاهات والمداخل والأزمنة لذلك من الصعب اعطاء تعريف موحد ومحدد للمؤسسة الاقتصادية بأنواعها وأحجامها وأهدافها المختلفة

ومن بين الأسباب نذكر:

– التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها بالإضافة إلى تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية سوءا الخدمية منها أو الإنتاجية، دون أن ننسى الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات المتناقضة ويظهر ذلك جليا من خلال التعاريف التالية:

عرفها تريوشي أنها: المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.

وعرفها لماركس بأنها: المؤسسة الاقتصادية تتمثل في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس راس المال وفي نفس المكان من اجل إنتاج نفس السلع.

حسب رأي كل من تريوشي و لماركس أن المؤسسة الاقتصادية هي وحدة إنتاجية وفقط وهذا تعريف ناقص لان المؤسسة الاقتصادية قد تتكون من عدة وحدات وقد تتوزع في أماكن مختلفة، كما أن لماركس قال بأنها تستعمل عددا كبيرا من العمال و لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال وهذا غير صحيح والانتقاد الآخر في تعريف لماركس بأن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع في حين نجد أن المؤسسة قد تنتج أنواعا مختلفة من السلع.

وعليه نستطيع القول أن هذين التعريفين للمؤسسة الاقتصادية يشوبهما النقص، وهذا راجع للزمن الذي قدما فيه، حيث نجد الاقتصادين الذين جاءوا بعدهما يعطون تعريفات أكثر شمولا.

فقد عرفها فرنسوا بوركس بأنها: دمج لأسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلعة أو خدمة في السوق من اجل الحصول على ربح.

وعرفها كذلك بأنها: منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من اجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها.

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أنهما أكثر اتساعا من سابقيهما ، حيث يحدد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها.

ولكن الانتقاد الموجه لهذين التعريفين أنهما لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة.

وعرفها لبرتون بأنها: كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق.

إذن نلاحظ أن هذا التعريف يركز على استقلالية المؤسسة.

من خلال جملة التعاريف المقدمة نستنتج أن:

"المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل: إنتاج/تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه.

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح

يمكن وصف المؤسسة كنظام مفتوح لان:

المؤسسة الاقتصادية مكونة من أقسام مستقلة مجمعة حسب هيكل تنظيمي خاص بها.

المؤسسة الاقتصادية تملك حدودا تفصلها عن المحيط الخارجي.

المؤسسة الاقتصادية نظام مفتوح لأنها تتكيف بوعي مع متغيرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريها بواسطة نشاطات أعضائها.

3- أهداف المؤسسة الاقتصادية

أن انشاء المؤسسة الاقتصادية المختلفة النشاط يرمي الى تحقيق عدة أهداف يمكننا تقسيمها الى أربع أقسام:

- الأهداف الاقتصادية

تحقيق الربح: لا يمكن أن يستمر وجود مؤسسة مالم تستطيع تحقيق مستوى أدنى من الربح، والذي يمكنها من رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة.

عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ودفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

تقليل الواردات من الموارد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

الحد من الواردات خاصة السلع الكمية.

إنتاج سلع معتدلة الثمن.

تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

- الأهداف الاجتماعية

ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها.

إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سوءا لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

توفير تأمينات ومرافق للعمال: مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...الخ

امتصاص الفائض من العمالة.

– الأهداف الثقافية والرياضية:

توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافية مثل المسرح، المكتبات والرحلات نظرا لما هذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري مما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع لوسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل واستغلالها بشكل جيد عقلاني، كما أن عمالها القدامى يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما يضطر المؤسسة إلى إعادة

تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة وكل هذا يدعو إلى استعمال الكفاءات جيدا.

تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة الى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل، وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ودفع الإنتاج والإنتاجية.

– الأهداف التكنولوجية:

البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.

ثانيا: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

تصنف المؤسسة الاقتصادية حسب 3 معايير.

تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني

1. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

• صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة

عيوب هذا النوع من المؤسسات:

• قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدها بعنصر راس المال.

• صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

• قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

• مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2. الشركات: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

أ. شركات الأشخاص: وهي، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.

• نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.

• من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.

• زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

عيوب هذا النوع من المؤسسات:

•حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

• مسؤولية غير محدودة للشركاء.

• وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

• في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

ب. شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.

• إمكانية الحصول على الروض بشكل أسهل وأسرع.

• حياة المؤسسة أكثر استقرارا.

•إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

مزايا هذا النوع من المؤسسات:

• تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.

• بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

وهناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

1. مؤسسات خاصة: وتندرج ضمنها: المؤسسات الفردية والشركات.

2. المؤسسات العمومية: وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات

3. المؤسسات المختلطة: وتندرج ضمنها المؤسسات التي هي مزيج بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة

تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم

يعتمد هذا النوع من التصنيف على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة

أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي التي تضم اقل من 500 عامل وقد قسمت إلى:

· مؤسسات مصغر أقل من 10 عمال.

· مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49عامل

· مؤسسات متوسطة من 50 إلى 499 عامل

ب. المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي

أ. المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

1. المؤسسات الصناعة الثقيلة.

2. المؤسسات الصناعة الخفيفة.

ب. المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها والانتاج الحيواني والثروة السمكية.

ج. المؤسسات التجارية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د. المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ

ي. مؤسسات الخدمات: هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

بعض المراجع المعتمدة

- اقتصاد المؤسسة للأستاذ ناصر دادي عدون
- اقتصاد المؤسسة للأستاذ عمر صخري
- الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الاعمال الخدمات ل عايدة سيد خطاب

- أثر البيئة على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية للأستاذ علي عبد الله
- الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس نقود ومالية 2003 ج. البليدة
- يقظة استراتيجية لبيئة ديناميكية مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تسويق 2002 ج. الجزائر
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واقع وأفاق مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تسيير2004 ج الجزائر